الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2023–2024

المحاضرة الخامسة: النظام الإقتصادي الرأسمالي

1- تعريف النظام الإقتصادي الرأسمالي: هناك مجموعة من التعريفات للنظام الإقتصادي الرأسمالي ومن أبرزها نذكر:

- هو ذلك النظام الذي يعطي مبدأ الإتاحة للأفراد العاديين حق تلمك وسائل الإنتاج المختلفة، والتنافس مع نظرائهم بهدف تحقيق الكسب المادي مع التأكيد على عدم التدخل الخارجي في طبيعة عمل القوانين الطبيعية التي تحكم تعامل الأفراد والدول بعضها مع بعض[1]، تؤمن الأنظمة الرأسمالية بالفكر الليبرالي وهو إنتاج الرأسمالي كإقتصاد والديمقراطية كسياسة، وتعتبر مقولة آدام سميث " دعه يعمل دعه يمر" الشعار المثالي للرأسمالية التي تعمل على حرية التجارة ونقل البضائع والسلع بين البلدان ودون قيود جمركية[2].

- إن أصل مصطلح الرأسمالية Capitalisme مأخوذة عن اللفظة اللاتنية Caput ومعناه الرأس، وهذه اللفظة إول ماأستعملت خلال القرنين 12 و13 للميلاد للدلالة على الأموال ومخازن البضائع ومبالغ مالية، وكذلك المال الذي يحمل الفوائد أما لفظة" الرأسمال" Capital فقد أدرج استعمالها خلال منتصف القرن السابع عشر للميلاد لتدل على مالكي المال[3].

- هي نظام إقتصادي تتمكن بموجبه أطراف فاعلة في القطاع الخاص من اقتناء الممتلكات والسيطرة عليها بما يتفق مع مصالحها وحسب حرية أسعار السوق التي تحددها قوى العرض والطلب وعلى النحو الذي يمكن أن يحقق مصلحة المجتمع على أفضل وجه[4].

---

[1] - مصطفى رديف، **الهندسة المالية الإسلامية في ظل المالية الربوية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015، ص 05.

[2] - نفس المرجع، ص 06.

[3] - أسعد ملي، **العالم الرأسمالي: حيوية ذاتية وأزمات مستمرة**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 01، 2012، ص 255.

[4] - ساورت جاهان، صابر محمود، **ما المقصود بالرأسمالية؟**، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2015، ص 44.

-وهي نمط من النشاط الاقتصادي يستخدم النقود والسوق وكذلك التجارة والعقلانية الإقتصادية في الصراع ضد النذرة[1].

- هو ذلك النظام الإقتصادي الذي يقوم على مبادئ الحرية الإقتصادية والتي تشمل حرية التملك، التعاقد، الإنتاج، التسعير، التبادل، الإستهلاك، وحرية التصرف في الدخل والثروة، وتحدد القرارات فيه وفقا لآلية السوق الحرة بغية تحقيق أكبر عائد مادي ممكن لأطراف التعامل[2].

2- عوامل نشأة النظام الإقتصادي الرأسمالي: تتمثل أبرز عوامل نشأة النظام الإقتصادي الرأسمالي في مايلي:[3]

- تراكم رأس المال: وذلك نتيجة : - إنتعاش التجارة بين المدن وإكتشاف الذهب وماحصلت عليه الدول المستغلة من خيرات ومكاسب من مستعمراتها.

-وفرة رأس المال نتيجة إنتشار الربا والمضاربة التي مارسها الكثير من الأسر في أوروبا مما أدى إلى حصولها على ثروات كبيرة.

- تراكم الأموال لدى بعض الأفراد والنبلاء وأصحاب العقارات وزيادة ثرواتهم نتيجة زيادة الضرائب.

-حاجة الدول الحديثة إلى أموال أدى إلى نمو التجارة وإزالة الحواجز والقيود على إنتقال الأفراد والسلع بين مختلف المناطق مما أدى بدوره إلى إتساع نطاق السوق المحلي وإتساع الأخذ بالتخصص وتقسيم العمل وهذا التخصص أدى إلى إتساع التجارة الدولية.

---

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، **مدخل إلى الإقتصاد السياسي**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 118.

[2] - سعاد حوحو، **مرجع سابق**، ص43.

[3] - موسوعة مقاتل من الصحراء، موضوعات إقتصادية: **الرأسمالية والإشتراكية وإقتصاديات السوق**، مقال متاح على الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Rasmaliah/sec03.doc_cvt.htm، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/03/13.

– **زيادة عدد السكان:** ساهم زيادة السكان في زيادة الطلب على المواد الغذائية بكميات كبيرة وقد أدى هذا بدوره إلى إرتفاع أسعارها مما عمل تدريجيا على التحول من زراعة الإكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية التجارية، كما ساعد استعمال النقود المعدنية على نمو الزراعة الرأسمالية بعد أن كان المجتمع يستعمل النقود السلعية، فإستخدم الذهب والفضة وسيطا للمبادلة بعد أن كانت المقايضة هي الأساس مما أدى إلى سهولة التبادل وإتساع التجارة.

– **إنتشار الأفكار والمخترعات الفنية الحديثة:** في القرنين السابع عشر والثامن عشر شاعت أفكار العلماء أمثال: **جاليليو، إسحاق نيوتن، داروين،** لتعلن للعالم الذي نعيش فيه نظاما يحكمه وأن الأمور لا تسير عفويا، حيث ترجم الكثير من الأفكار العلمية إلى مخترعات، ومع قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر التي استخدم فيها الآلات بدلا من الطرق التقليدية واليدوية ساهم ذلك في تغيير فنون الإنتاج لتسمح بالإنتاج النمطي الكبير، وفي الوقت نفسه كان إستخدام السفن التجارية والسكك الحديدية عاملا مساعدا على زيادة سعة السوق لإستيعاب الإنتاج الكبير للمشروع الصناعي، حيث ساهم هذا الأخير في تحقيق المزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي والربح.

– **الإكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية:** كان الإقتصاد الأوروبي يعتمد على الإكتفاء الذاتي، ولكن ظهرت الحاجة في بعض الدول التي كانت لا تنتج، وكان العرب يتحكمون في التجارة في قسمها الشرقي أما القسم الغربي فكان من نصيب الإيطاليين أدى ذلك إلى تحقيق كل من العرب والإيطاليين لأرباح وفيرة، ولكن دول أوربية أخرى شعرت بشدة سيطرة التجار الإيطاليين وتحكمهم، فبدأت تبحث عن وسائل تحد من السطرة فكان أن شجعت كل من إسبانيا والبرتغال على الإكتشافات البحرية.

3– خصائص النظام الإقتصادي الرأسمالي: يتميز النظام الإقتصادي الرأسمالي بالخصائص التالية:

– **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:** يقوم النظام الرأسمالي على ملكية الأفراد لعناصر الإنتاج، ويعترف القانون بهذه الملكية ويحميها، فالمالك له مطلق الحرية في التصرف فيما يملك،

فيمكن أن يوظف أمواله وما لديه في النشاط الزراعي أو الصناعي أو يتركه عاطلاً، فهو له مطلق الحرية فيما يملك، ومن أهم الوظائف التي يؤديها حق الملكية الخاص لعناصر الإنتاج أنه يوفر الباعث على الادخار، فمن يملك يستهلك جزءًا مما يملكه ويدخر الباقي، وبذلك يكون هناك مدخرات لأغراض الاستثمار وزيادة الدخل، فبدون الباعث على الادخار الذي يتيحه نظام الملكية الفردية لا تتوافر الأموال التي توجّه إلى الاستثمار، إذن فالاقتصاد الرأسمالي يقوم على أساس حرية الفرد في أن يعمل مايروقه من الأعمال التجارية والصناعية وما يتبعها من معاملات،وأن ينتج الأصناف التي يختارها والكمية التي في وسعه إنتاجها،وأن يتعامل مع غيره بكل ما يستطيع من حرية، وبعبارة أخرى الاقتصاد الرأسمالي يرتكز على سياسة الباب المفتوح[1] .

– **مبدأ حرية التعاقد:** يعتبر الاقتصاد الرأسمالي اقتصاداً تبادلياً يقوم أساساً على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها، فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية، بما فيها عوامل الإنتاج ومن بينها العمل، ويعتر العقد — وهو عمل قانوني يقوم على إرادتين أو أكثر— هو أسلوب الأفراد في تصريف شئونهم الاقتصادية. ويمكن بالعقد أن يقوم إلى جانب الملكية الفردية نوع آخر من الملكية يعرف بالملكية المشتركة وذلك بتأسيس الشركات[2].

– **الربح:** إن الهدف الأساسي عند الرأسمالي هو تحقيق أقصى ربح، هذا في عملية الإنتاج ذلك أن الربح هو المعيار الذي يحكم به على كفاءة المشروع وحسن أداءه وعلى إمكاناته المستقبلية لزيادة الإنتاج وتوسيعه، أما في عملية الإستهلاك فهو تحقيق أقصى إشباع ربح

---

[1] – أمين عويسي، فيصل شياد، **فلسفة النظام الاقتصادي الاسلامي مقارنة بالنظم الاقتصادية التقليدية (الرأسمالية والاشتراكية)، مقال متاح على الرابط التالي:** https://docplayer.net/85724578-Flsf@-lnzm-lqtsdy-lslmy-mqrn@-blnzm-lqtsdy@-ltqlydy@-lr'smly@-wlshtrky@.html ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/03/13.

[2] – عبد الحكيم مختبار طلبة، **مرجع سابق**، ص 44.

نفسي يعادل تغطيته مقابل التضحية بالثمن النقدي للسلع المختارة، وبذلك يتحقق التوازن بين القوى المشاركة في الإنتاج[1].

– **عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:** يعتبر دور الدولة في النشاط الإقتصادي للنظام الرأسمالي محدود ويقتصر دورها في حماية حقوق المواطنين والمحافظة على البيئة المنظمة التي تسير سلامة عمل الأسواق[2]، حيث تقوم الأسواق بدورها الطبيعي، ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة، فتدخل الدولة في الأسواق يهدد حدوث المنافسة الكاملة، وعليه فأقصى ما يمكنها تحقيقه وفق الأيديولوجية الرأسمالية هو تساعد أصحاب المشاريع وتذلل لهم العقبات، وتوفر الأمن داخل البلاد وتحمي حدودها الخارجية ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق[3].

– **المنافسة الحرة:** وهي من أهم خصائص النظام الرأسمالي حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الإقتصادية والإنتاجية ، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم بجذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين والتالي إنخفاض الأسعار وخروج المنتجين ذوي الكفاءات المتدنية مما يسمح بالتخصيص والإستخدام الكفء للموارد، ومن ناحية أخرى يتنافس المستهلكون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار وخروج المستهلكين الذين لاتمثل لهم السلع ضرورة قصوى أو الذين لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها مع ثمنها، فخاصية المنافسة إذا تؤدي إلى توفير السلع أحسن جودة وأفضل الأسعار[4].

---

[1] – فاتح حركاتي، **تاريخ الوقائع الإقتصادية المعاصرة**، مطبوعة لطلبة السنة أولى، ميدان علوم إقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصاية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2018-2019، ص 46.

[2] – ساورت جاهان، صابر محمود، **مرجع سابق**، ص 44.

[3] – حنان شطيبي، **مرجع سابق**، ص ص 46، 47.

[4] – مصطفى رديف، **مرجع سابق**، ص12.

– **سيادة مستهلك:** لما كان المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليها، وبالتالي يتّجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، إذن فرغبات المستهلكين الزائدة هي التي تقرّر ما ينتجه المنتجون، هذا ما يعرف بسيادة المستهلك، إن كمية إنتاج سلعة معينة تتحدد حسب درجة رغبة المستهلك فيها[1].

– **جهاز الثمن كآلية للتأثير في النشاط الاقتصادي:** توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويسمى ذلك بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتجدد كمية كل منتج في السوق[2].

4–حل المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الرأسمالي:

إن سبب المشكلة الإقتصادية من وجهة نظر الإقتصاد الرأسمالي يكمن في جانبين هما: جانب عرض الموارد الإقتصادية حيث يسود الإعتقاد بأن الموارد الإقتصادية محدودة بسبب محدودية الأرض ومافيها، أو شح الطبيعة وأن هذه الموارد آخذة في النقصان بسبب إستهلاكها المستمر، ولا يمكن مضاعفة الإنتاج لسبب واحد على الأقل هو ظهور مفعول قانون تناقص الغلة، أما الجانب الثاني فهو جانب الطلب حيث إن حاجات الإنسان في إزدياد مستمر بسبب زيادة حجم السكان من جانب وظهور حاجات جديدة مع تطور المجتمع حضاريا من جانب آخر، مع هذا التناقض أو عدم التوافق بين الجانبين تنشأ مشكلة الاختيار بين الإستخدامات المتعددة لهذه الموارد لإشباع أكبر قدر من تلك الحاجات، إن عملية الإختيار

---

[1] – عويس أمين، فيصل شياد، **مرجع سابق**، ص 176.

[2] – حنان شطيبي، **مرجع سابق**، ص 48.

لهذه القرارات الاقتصادية الأخرى كلها تتم وفق آلية السوق أو جهاز الأسعار الذي يعمل بدون تدخل الدولة ويعطي أفضل الحلول حسب وجهة نظر هذا النظام[1].

5- مزايا وعيوب النظام الإقتصادي الرأسمالي:

أ- المزايا: تنبع مزايا النظام الرأسمالي بصفة أساسية من الطبيعة الإنسانية، واحترام النظام للفرد فالطبيعة البشرية والتي تتحصل في مجموعة من الميول أو الغرائز، غريزة التملك، وغريزة السيطرة، وغريزة المنافسة، وغريزة حرية التصرف، هذه الغرائز قد انعكست في سمات وخصائص النظام الرأسمالي، وقد ترتب على كل ذلك أن كان للنظام الرأسمالي جوانب إيجابية[2]، نذكر أبرزها: [3]

- تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج: لقد كانت الثورة الصناعية من بين أسباب ظهور النظام الرأسمالي، وما تولد عن هذه الثورة من تطوير هائل في الفن الإنتاجي، وتطور كبير في تنظيم العملية الإنتاجية، مما جعل النظام الرأسمالي، وفى سنوات قليلة من بدايته، يحقق طفرة إنتاجية، لم تحقق البشرية مثلها في أي نظام اقتصادى سابق.

- ارتفاع مستوى المعيشة: وقد ترتب على الإنجاز الكبير للإطار الإنتاجي الجديد – النظام الرأسمالى- في مجال الإنتاج، والتنوع الكبير في السلع والخدمات المنتجة، أن ارتفعت مستويات المعيشة ارتفاعا ملحوظا لم تشهده البشرية في أي نظام اقتصادى سابق وذلك على الرغم من التفاوت الملحوظ والفروق الشاسعة بين الأفراد والطبقات.

- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية: لقد صاحب الإطار الإنتاجي الجديد استغلال أكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع، وبشكل يحقق لهذه الموارد التشغيل الكامل في أغلب الأحيان، وهذا ما يسمى نظريا **بفكرة التوازن التلقائى على كافة المستويات (**

---

[1] - سعيد علي العبيدي، **الإقتصاد الإسلامي**، ط1، دار دجلة، عمان، 2011، ص ص 58، 59.

[2] - عبد الحكيم مختار طلبة، **مرجع سابق**، ص51.

[3] - **نفس المرجع**، ص 52.

مستوى المستهلك – مستوى المشروع أو المنشأة– مستوى الصناعة – مستوى القطاع – ثم المستوى القومي) وهذا أمر طبيعي ينظم قواعده جهاز السوق، وجو المنافسة، مما يدفع الأفراد إلى تجديد كل الطاقات المتاحة في سبيل تحقيق أقصى مصلحة ممكنة، ربحا وإشباعا، حسب الأحوال.

ب– عيوب النظام الإقتصادي الرأسمالي: تتمثل أبرز عيوب النظام الإقتصادي الرأسمالي في مايلي: [1]

–الأنانية: حيث يتحكم فرد أو أفر اد قلائل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة .

– الاحتكار: إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فقدت من الأسواق نزل بها ليبيعها بسعر مضاعف يبتز به المستهلكين الضعفاء .

–لقد تطرفت الرأسمالية في تضخيم شأن الملكية الفردية كما تطرفت الشيوعية في إلغاء هذه الملكية

– المزاحمة والمنافسة: إن بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة، وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف.

–الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً أولاً وفكريا وسياسيا وثقافيا ثانياً، وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

–ابتزاز الأيدي العاملة: ذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب مما يجعل العامل معرضاً في كل لحظة لأن يستبدل به غيره ممن يأخذ أجراً أقل أو يؤدي عملاً أكثر أو خدمة أفضل.

– اختلال توزيع الدخل الوطني: إن توزيع الناتج في ظل النظام الرأسمالي يتم بناء على اعتبارات عديدة، مثل إنتاجية العمل، ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج، النفوذ السياسي أو الشخصي الذي يسمح لبعض الأفراد بالحصول على دخل أكبر مما يقدمون من عمل، ومن تم نجد أن توزيع الدخل في ظل النظام الرأسمالي يكون لصالح الطبقة[2].

---

[1] – عماد عمر خلف الله أحمد، **الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية**، مداخلة عملية في الملتقى الدولي بعنوان:"الإقتصاد الإسلامي– الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، **24 – 23فيفري 2011**،ص ص 11،12.

[2] – عبد الرحمان مغاري، **مدخل إلى الاقتصاد**، مطبوعة موجهة لطلبة الجذع المشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس، 2017-2018، ص 63